

Distr.: General
9 March 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣ الإقليم في لحة
٥ أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦ ثانياً - الميزانية
٧ ثالثاً - الظروف الاقتصادية
٧ ألف - لحة عامة
٧ باء - السياحة
٧ جيم - الخدمات المالية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml



010415 200315 15-03593 (A)



٨	الزراعة ومصائد الأسماك	دال -
٩	البنية التحتية	هاء -
٩	النقل والاتصالات والمرافق العامة	واو -
١٠	الأوضاع الاجتماعية	رابعا -
١٠	لمحة عامة	ألف -
١٠	التعليم	باء -
١١	الصحة العامة	جيم -
١٢	الجريمة والسلامة العامة	دال -
١٢	حقوق الإنسان	هاء -
١٣	البيئة	خامسا -
١٤	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادسا -
١٥	مركز الإقليم في المستقبل	سابعا -
١٥	موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٥	موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٦	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	ثامنا -

الإقليم في لمحة

الإقليم: أنغيلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة كريستينا سكوت (٢٠١٣).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كلم إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كلم إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كلم إلى الشمال من سينت مارتن/سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما.

مساحة الأرض: ٩٦ كلم^٢. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولاً على مسافة أقصاها ٢٦ كلم وعرضاً على مسافة أقصاها ٥ كلم.

المنطقة الاقتصادية الحصرية: ١٧٨ ٩٢ كلم^٢.

عدد السكان: ١٥ ٧٠٠ (تقديرات عام ٢٠١٣).

العمر المتوقع عند الولادة: ٨١,٢ سنة (الذكور: ٧٨,٦ سنة؛ الإناث: ٨٣,٩ سنة؛ (تقديرات عام ٢٠١٤).

اللغات: يتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: الوزير الأول هيوبرت ب. هيوز (شباط/فبراير ٢٠١٠).

الانتخابات: أجريت آخر انتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٠؛ الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٥.

الأحزاب السياسية الرئيسية: جبهة أنغيلا المتحدة وحركة أنغيلا المتحدة.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٨ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وله سعر صرف ثابت مقابل الدولار الواحد للولايات المتحدة يبلغ ٢,٧٠ تقريبا.

لحة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون من سانت كيتس ونيفيس في عام ١٦٥٠، وارتبط الإقليم دوريا بسانت كيتس ونيفيس وبهاكل إقليمية مختلفة. وفي عام ١٩٨٠، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - ينص مرسوم دستور أنغيلا، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٢ وعُدّل في عام ١٩٩٠، على أن حكومة أنغيلا تتألف من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي (عما في ذلك دائرتا الشرطة والسجون)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعيّن على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، لبسط السلام والنظام والحكومة الرشيدة في أنغيلا.

٢ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ثلاثة وزراء، وعضوين بحكم المنصب (النائب العام ونائب الحاكم). ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس. يُنتخب مجلس النواب لفترات مدة كل منها خمس سنوات، ويضم رئيس المجلس، وأعضاء لا يزيد عددهم على سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يعيّنهما الحاكم، أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء. ووفقا للدستور، يعين الحاكم الوزير الأول من بين الأعضاء المنتخبين في الجمعية الذي يعتبره الحكم أنه يمكن أن يحظى بدعم أغلبية الأعضاء المنتخبين في الجمعية. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين، وفقا لمشورة الوزير الأول، من بين الأعضاء المنتخبين في الجمعية.

٣ - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أُجريت في أنغيلا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ عن تغيير تشكيلة الحكومة من جبهة أنغيلا المتحدة إلى حركة أنغيلا المتحدة بقيادة هيوبرت ب. هيوز.

٤ - وقانون أنغيلا هو نظام القانون العام المطبق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة، حتى آب/أغسطس ١٩٧١، عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا، والتشريعات المحلية التي سنّت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة متنقلة مقرها الرسمي في سانت لوسيا، وتتألف من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا

ومحاكم ذات اختصاص جزئي ومحكمة صلح. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار.

٥ - وكان يُتوقع الشروع في مناقشات مع المملكة المتحدة بشأن مشروع دستور جديد في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، أنشأت أنغيلا فريقا لصياغة دستور جديد برئاسة هـ. كليفتون نايلز. وكما ورد سابقاً، فقد قُدم مشروع نص الدستور للحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٢، يتضمن العديد من التغييرات المقترح إدخالها على الحوكمة وقد تصبح من سمات دستور مستقل. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن العمل على إعداد المشروع متواصل.

٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وانسجاماً مع الوثيقة البيضاء المعنونة "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" (*The Overseas Territories: Security, Success and Sustainability*)، التي نُشرت عام ٢٠١٢، أوضح الحاكم أنه ينبغي لأي قرار بقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأنغيلا أن يكون مستنداً إلى الرغبة الصريحة والمعرب عنها دستورياً من قبل شعب أنغيلا. وإذا ما أُعرب عن رغبة واضحة في الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيقه.

ثانياً - الميزانية

٧ - اتفقت حكومتا المملكة المتحدة وأنغيلا على إطار للمسؤولية المالية والتنمية، الذي صدر في قانون أنغيلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد حدد التزام حكومة أنغيلا بوضع ميزانية متوازنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاقتراض، وخطّة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة خلال السنوات الخمس القادمة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عرض الوزير الأول ووزير المالية على مجلس النواب ميزانية قدرها ١٩٢,١٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لإدارة شؤون الحكومة في عام ٢٠١٥. ووفقاً للبيان بشأن ميزانية عام ٢٠١٥ الصادر عن حكومة الإقليم في عام ٢٠١٤، واصلت حكومة المملكة المتحدة تقديم منحة لتنفيذ مشاريع رئيسية في الإقليم، وبلغت الدفعة الثالثة والأخيرة من صندوق التنمية الأوروبي العاشر، الواردة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ مقدار ١١,٧٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٨ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا ضرائب في أنغيلا على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات. وتواصل حكومة

الإقليم دراسة هذه المسألة، ولا سيما ما يتعلق بأثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياجات القطاع العام.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - وفقا لتقديرات المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي لعام ٢٠١٤ التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، كان يُتوقع أن يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للإقليم نحو ٢٩١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ وما يقدر بمبلغ ٢٩٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥.

١٠ - والصناعات الرئيسية في أنغيلا هي السياحة والعقارات وتأسيس الشركات الخارجية وإدارتها والأعمال المصرفية. ويشكل قطاع السياحة المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. ولا يزال الاقتصاد يتأثر بالاقتصاد العالمي وأسعار النفط العالمية وأحوال الطقس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال الانتعاش الاقتصادي يحتل مركز الصدارة في خطط الحكومتين.

باء - السياحة

١١ - تضطلع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة، بينما يتولى كل من مجلس السياحة في أنغيلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغيلا تسويق وترويج المنتج السياحي للإقليم.

١٢ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، كان العمل جاريا منذ عام ٢٠١٤ على تنفيذ مشاريع لبناء فنادق. ووفقا لبيانات حكومة الإقليم، سُجل وصول ٣٠٣ ١٥١ زوار إلى أنغيلا في عام ٢٠١٣ (٦٨ ٠ ٦٩ منهم زائرا منهم سيمكنون في البلد) ما يمثل زيادة بنسبة ١٦,٩ في المائة في عدد الزوار الوافدين في عام ٢٠١٢ الذي بلغ ١٢٩ ٣٩١ زائرا.

جيم - الخدمات المالية

١٣ - تمثل الخدمات المالية الدولية نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأنغيلا. وقد أنشئت مفوضية الخدمات المالية في أنغيلا في عام ٢٠٠٤، باعتبارها هيئة ناظمة مستقلة مسؤولة أمام الحاكم. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، واصلت لجنة المفوضية التي،

كما سبق ذكره، أنشئت للعمل على استيفاء شروط قانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية، والتي يرأسها مسؤول في حكومة أنغيلا، عملها في عام ٢٠١٤. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، انضمت أنغيلا إلى أول المبادرين إلى الالتزام بالاعتماد المبكر لمعيار الإبلاغ الموحد الذي يشكل المعيار الجديد في التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٤ - وقرر المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي في آب/أغسطس ٢٠١٣ إلغاء مجالس الإدارة وأفرقة الإدارة العليا في المصرف الوطني لأنغيلا والمصرف التجاري الكاريبي، بتعيين محافظ لتحسين إدارة كل من المصرفين. ويعمل هذان المصرفان اللذان يجويان ثلاثة أرباع أصول الجهاز المصرفي في الإقليم برمته، بترخيص من وزير المالية وينظم عملها المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أعلن المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي أنه مدد فترة الوصلية على المصرفين.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٥ - النشاط الزراعي في أنغيلا محدود النطاق بسبب رداءة نوع التربة وعدم انتظام سقوط الأمطار. ومع ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، أن اهتماما متجددا بالزراعة في الجزيرة برز مؤخراً. ويستثمر المزارعون الشباب في تحسين أساليب جديدة في زراعة الخضراوات وتربية المواشي. ولا يقوم المزارعون حالياً بتزويد منافذ السوق المحلية بمنتجاتهم فحسب، بل يصدرون منتجاتهم كذلك إلى الجزر المجاورة.

١٦ - وتقدر حكومة الإقليم أن مجموع كميات الأسماك التي صيدت في عام ٢٠١٣ بلغ نحو ١٣٧٠٠ رطل، بقيمة تناهز ١٢٨٥٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بلغ مجموع المصيد نحو ٢٤٢٠٠ رطل، بقيمة تناهز ٢٨٢٤٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي. واستناداً إلى الدولة القائمة بالإدارة، يشكّل صيد الأسماك مصدر رزق رئيسي للعديد من مواطني أنغيلا، إذ يوفر فرص عمل مباشر لما بين ٢٥٠ شخصا و ٣٠٠ شخص، بالإضافة إلى عدد أكبر ممن يمارسون هذا النشاط على أساس كفاي. وكما ورد سابقاً، فإن أنغيلا تستغل أقل من ربع مساحة منطقتها الاقتصادية الحصرية الواقعة في شمال الجزيرة. وفي عام ٢٠١٣، قررت الدولة القائمة بالإدارة تقديم مساعدة إلى حكومة أنغيلا في دراسة في ما إذا كان من الممكن إنشاء مصائد أسماك تجارية في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قدم اقتراح إلى وزارة الخارجية

والكومبولث لإجراء دراسات في منطقة صيد السمك الحصرية لتحديد المخزون ووفرة الأنواع ويُتوقع اتخاذ قرار نهائي ببدء العمل في مطلع عام ٢٠١٥.

هاء - البنية التحتية

١٧ - في أنغيلا طرق عامة تمتد على مسافة تناهز ١٧٥ كلم، ٨٠ في المائة منها معبّدة. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن مستوى تطوير البنية التحتية لا يزال منخفضاً نتيجة للانكماش الاقتصادي الأخير.

١٨ - وتتولى هيئة المطار والموانئ في أنغيلا، وهي كيان شبه مستقل يتمتع بالاكتفاء الذاتي، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فاللي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، ويوفر الخدمات للطائرات، سواء التجارية أو الخاصة، بما في ذلك قاعدة ثابتة لتقديم خدمات الطيران. وتسيّر رحلات جوية بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا، وسانت مارتن، وبورتوريكو، ذهاباً وإياباً.

واو - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٩ - تمثل سيارات الأجرة وسيلة النقل العام الوحيدة في أنغيلا، لكن استئجار السيارات متوافر على نطاق واسع. ولدى أنغيلا نظام هاتفي داخلي حديث مجهّز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة أرضية تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، مع وجود منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

٢٠ - وكما ورد سابقاً فقد أوصت دراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أجريت بتكليف من الحكومة عن إدماج الطاقة المتجددة في برنامج الجزيرة للطاقة بضرورة تحديث قوانين الإقليم وأنظمتيه بهدف تحقيق ترابط بين الطاقة المتجددة وشبكة الكهرباء. وكما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، لم يجر سن هذا القانون بعد وتدرس شركة المرافق الخاصة المملوكة للإقليم إمكانية الاستثمار في منشأة طاقة لتحويل النفايات إلى طاقة متجددة.

رابعاً - الأوضاع الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢١ - يشرف مجلس أنغويلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الجمهور. ووفقاً للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، فخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تلقى ١٤٤ شخصاً مساعدة حكومية في شكل تحويلات نقدية بلغ مجموعها ٥٩٦ ٨٨١ دولاراً من دولارات شرق الكاريبي. وفي الفترة نفسها، استفاد ٣٥٦ شخصاً من مساعدة طبية بلغت قيمتها نحو ٢,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ كذلك مجموع المساهمات التي قُدمت إلى الأسر المحتاجة في شكل قسائم غذاء، زهاء ٦٦٠ ٢٠ دولاراً من دولارات شرق الكاريبي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تبرهن الاستفادة من تلك الخدمات الاجتماعية على أنه رغم عدم وجود أي شريحة من سكان الإقليم تعاني العوز، فإن الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما الأطفال، تعتمد اعتماداً كبيراً في تلبية احتياجاتها الأساسية على الحكومة. ولوحظ أيضاً أنه في بيان ميزانية عام ٢٠١٥ الصادر عن حكومة الإقليم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، شهدت الإدارة اتجاهها متنامياً للحصول على المساعدة لإعالة كبار السن.

٢٢ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تواصل وزارة التنمية الاجتماعية توعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى بروتوكول الإبلاغ المشترك بين الوكالات بشأن إساءة معاملة الأطفال للتأكد من أن جميع الوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال تعمل معاً لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، وذلك بتنظيم دورات وحلقات عمل لتوعية الأطفال في سن الدراسة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والعمل على وضع قانون لحماية الطفل.

باء - التعليم

٢٣ - التعليم في أنغويلا مجاني وإلزامي لمن يتراوح عمره بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، وهو قطاع يستفيد منه زهاء ٢ ٧٠٠ طالب. وتوفر إدارة التعليم خدمات التطوير المهني المستمر لجميع المدرسين، مع التركيز على توفير الدعم للمدرسين الجدد.

٢٤ - وتقدم الكلية العامة لأنغويلا، من جملة ما تقدم، درجات جامعية ودبلوم دراسات عليا، وفي عام ٢٠١٤، تخرّج منها أوائل طلاب الكلية بعدما حازوا درجاتهم الجامعية. وإضافة إلى ذلك، واعتباراً من عام ٢٠١٣، تقدم الكلية دورات تدريبية في مجال التركيبات

الكهربائية وتصليح السيارات والسباكة والتبريد وتكييف الهواء، ما مكّن الطلبة من الحصول على مؤهلات معترف بها دولياً في عدد من الاختصاصات.

٢٥ - وإضافة إلى ذلك، يقدم كل من إدارة التعليم ومركز التعليم المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية، خدمات التعليم العالي في أنغيلا، ويوفران التدريب لمدرّسي المرحلتين الابتدائية والثانوية وبرامج تدريبية على المهارات الأساسية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة عن وجود كلية خاصة للطب مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية - هي كناية عن حرّم جامعي في الإقليم يقدم العلوم الأساسية إلى طلابه (نحو ٣٠٠ طالب) معظمهم من الولايات المتحدة.

٢٦ - ويستفيد مواطنون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسددها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية. ووفقاً لقرار اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، يتيح الاتحاد الأوروبي إمكانية الاستفادة من جملة أمور منها التمويل الأفقي من الاتحاد الأوروبي من أجل التعليم العالي والتعليم المهني.

جيم - الصحة العامة

٢٧ - تضطلع هيئة الصحة في أنغيلا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وفي الإقليم ثلاث مقاطعات صحية تضم أربعة مراكز صحية وعيادة متعدّدة الاختصاصات ومستشفى، هو مستشفى الأميرة ألكسندرا. وتنقل الحالات التي تتطلب عمليات جراحية رئيسية عادة إلى جزيرة مجاورة.

٢٨ - وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتضطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بالخدمات الصحية. وترد أولويات قطاع الصحة في الإقليم في الخطة الاستراتيجية للصحة التي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤، وتشمل تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وأفادت الدولة القائمة بالإدارة، العمل جارٍ لوضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تضمنت ميزانية عام ٢٠١٤ مخصصات ناهزت ١٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لتمويل هيئة الصحة، كما أنفق أكثر من مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي على العلاج الطبي في الخارج في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٢٩ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن مستوى الجريمة في أنغويلا منخفض مقارنةً بولايات قضائية أخرى في المنطقة. ومع ذلك، فقد أثرت الجريمة المرتبطة بالأسلحة النارية على المجتمعات المحلية في أنغويلا، ما أدى إلى إدخال بعض التعديلات على قانون شرطة أنغويلا. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أضافت أجهزة إنفاذ القانون وحدة للكلاب البوليسية في مكافحتها للجرائم المرتكبة بأسلحة نارية. ومن المبادرات المتخذة في هذا المجال التدريب المشترك بين الوكالات المسؤولة عن الحدود والأنشطة العملائية في مكافحة الجريمة وأنشطة العصابات، إضافة إلى أنشطة مختلفة على مستوى المجتمع المحلي.

٣٠ - وتشكل هيئة الإبلاغ عن غسل الأموال الجهاز المركزي المسؤول عن تلقي وتحليل وتعميم المعلومات المتعلقة بالعائدات المثيرة للشبهات المتأتية من الأنشطة الإجرامية، كما توفر الإشراف الاستراتيجي على وظيفة الاستخبارات المالية. وأناطت الهيئة السلطة بوحدة الاستخبارات المالية في أنغويلا، وهي وحدة متخصصة مكرسة لهذا الغرض، في قوة الشرطة الملكية في أنغويلا، للقيام بمهام عملائية يومية في إطار إجراء طائفة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال.

٣١ - وواصلت المملكة المتحدة تغطية تكاليف مستشار لإنفاذ القانون مقره ميامي بالولايات المتحدة، يقوم بتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وتقديم المشورة الاستراتيجية لإدخال مهارات وتقنيات جديدة إلى وكالات إنفاذ القانون في الإقليم. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٤ كانت السفينة HMS Arrgyll في البحر الكاريبي في إطار مهام الدوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، للإبقاء على الوجود البحري للمملكة المتحدة ولتوفير الاتصالات في الأزمات في المنطقة على مدار السنة. وخلال موسم الأعاصير، تبقى سفينة تابعة للبحرية الملكية على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات. وخلال وجود HMS Arrgyll في البحر الكاريبي، عملت مع قوات بحرية وحرس سواحل أخرى لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار.

هاء - حقوق الإنسان

٣٢ - ينص دستور أنغويلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالملكات، وبالحمائية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير

والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد وُسع نطاق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ليشمل أنغيلا. وتسري أيضا على أنغيلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، طلبت حكومة أنغيلا توسيع نطاق التصديق على المملكة المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل الإقليم.

خامسا - البيئة

٣٣ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، أن أنغيلا تواجه تدنيا في صحة وسلامة النظام الإيكولوجي البحري بسبب فقدان نحو ٩٠ في المائة من الشعاب المرجانية القريبة من الشواطئ خلال العقدين الماضيين. وسجل انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في مرج الأعشاب البحرية وانخفاض بنسبة ٦٠ في المائة في أسماك الشعاب المرجانية القريبة من الشاطئ.

٣٤ - وإن الهيئات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغيلا هي إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، وإدارة حماية الصحة، والصندوق الاستئماني الوطني لأنغيلا، التي ركزت في عام ٢٠١٤ على إجراء بحوث في الموقع حول الشعاب المرجانية والمجتمعات المحلية الساحلية للمساعدة في تحديد كيفية تأثير تغير المناخ على الشعاب المرجانية في أنغيلا.

٣٥ - وقد صُممت استراتيجية المملكة المتحدة لأقاليم ما وراء البحار المتعلقة بالتنوع البيولوجي بوصفها أداة رئيسية لتمكين المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار من الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة من أجل حفظ التنوع البيولوجي وكفالة استخدامه المستدام. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نُشر تقرير عن الأنشطة الجارية والمقررة التي تحظى بدعم إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية، ووزارة الخارجية والكونولث وإدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة، فضلا عن مستشارها القانوني، واللجنة المشتركة للحفاظ على الطبيعة، في كلٍ من المجالات في إطار الاستراتيجية. وشمل بالتقرير، في جملة أمور، الأنشطة المضطلع بها في أنغيلا وبرمودا وبيتكيرن وجبل طارق وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فوكلاند (مالفيناس)^(١) وجزر كايمان وسانت هيلانة

(١) بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية خلاف بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

ومونتسيرات. وكمثال على تقديم الدولة القائمة بالإدارة المشورة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بتوسيع نطاق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بطلب من حكومات الأقاليم، عملت إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية على توفير الظروف المناسبة بما يتيح للمملكة المتحدة توسيع نطاق تصديقها على اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية لتشمل أنغيلا في شباط/فبراير ٢٠١٤.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٦ - منذ عام ١٩٩٨، لا يزال الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ٢٠١١، يقيم الإقليم حوارا رسميا مع صندوق النقد الدولي.

٣٧ - وتشارك أنغيلا في أعمال الجماعة الكاريبية بوصفها عضوا منتسبا، وهي عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك.

٣٨ - وأنغيلا عضو منتسب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المصرف المركزي لدول شرقي الكاريبي.

٣٩ - وأنغيلا مرتبطة بالاتحاد الأوروبي بصفتها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة من دون أن تكون جزءا منه. وأفادت المملكة المتحدة أنه ما زال يتعين على الإقليم إقامة علاقة مع الاتحاد الأوروبي في سياق اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكا بموجب القرار المذكور أعلاه الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي جرت الموافقة عليه، من بين أمور أخرى، في محاولة للابتعاد عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة تبادلية تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد في العالم الأوسع.

٤٠ - وتتعاون حكومة الإقليم بشكل مباشر مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشبكات المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤١ - ترد في الفرع الأول أعلاه التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري ذات الصلة بمركز أنغيلا في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٢ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قال ممثل المملكة المتحدة أمام الجلسة الخامسة للجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة إن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير بقائه أو عدم بقائه مرتبطاً ببريطانيا، وإذا اختار شعب إقليم أن يظل بريطانياً، فإن المملكة المتحدة تحافظ على علاقاتها الخاصة به وتعمقها.

٤٣ - ومضى يقول إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" *The Overseas Territories: Security, Success and Sustainability*، تعمل المملكة المتحدة بشكل وثيق مع الأقاليم على تدعيم هذه الشراكة. وقال إن حكومة بلده تتحمل مسؤولية جوهرية تحتم عليها ضمان الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها الواقعة وراء البحار. وقد عززت المملكة المتحدة الاجتماع السنوي مع زعماء الأقاليم لإنشاء مجلس وزاري مشترك ومنحته ولاية واضحة لقيادة العمل لاستعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الكتاب الأبيض.

٤٤ - وفي الاجتماع الثالث للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتفقت المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على بيان يتضمن الفقرة التالية التي تبين الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بشأن تقرير المصير:

تتمتع شعوب جميع الأقاليم الواقعة وراء البحار بالحق في تقرير المصير. وبالنسبة إلى الأقاليم التي لدى سكانها رغبة دائمة في ذلك، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلبات شطب الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتخضع حكومات الأقاليم للمساءلة السياسية أمام أجهزتها التشريعية عن

ممارسة مسؤولياتها المفوضة لها في مجالات السياسة العامة. وسنواصل العمل معا على إيجاد مؤسسات حكومية وديمقراطية بحيث تتمتع الأقاليم بأقصى قدر ممكن من الحكم الذاتي، بما ينسجم والتزامات المملكة المتحدة بموجب مسؤولياتها السيادية.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٥ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١٠٥/٦٩ ألف وباء من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/69/23)، والتوصيات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. ويتعلق الفرع الثاني من القرار ١٠٥/٦٩ بآء بأنغلا. وجاء فيه أن الجمعية العامة:

(أ) ترحب بالأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لصوغ دستور جديد، وتحت على اختتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك التشاور العام، في أقرب وقت ممكن؛

(ب) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم فيما يبذله حاليا من جهود بشأن المضي قدما في عملية استعراض الدستور داخليا؛

(ج) تؤكد أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(د) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(هـ) تهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

(و) ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.